٦ ـ مستوطنة «ايلانيت» على مشارف قلقيلية، اتخذ قرار انشائها في العام ١٩٨٤.

٧ ـ مستوطنة «الكناه»، وهي جاهزة للاستيطان.

٨ ـ مستوطنة «عميهود»، وتقع غرب نابلس، وتقرر انشاؤها في العام ١٩٨٢.

٩ ـ مستوطنة «ترتسا» وهي قرية استيطانية سيتم بناؤها بجانب نابلس، وخصّص لها نحو ١٥٠٠ دونم.

١٠ ـ مستوطنة «عوفريم»، بالقرب من رام الله، في المنطقة التي يطلق عليها اسم «بنيامين»، وقُرِّر انشاؤها في العام ١٩٨٤.

١١ ـ مستوطنة «تأنيم» قرب نابلس، واتخذ قرار انشائها في العام ١٩٨٣.

١٢ ـ مستوطنة «عيرت»، قرب نابلس، واتّخذ قرار انشائها في العام ١٩٨٤.

١٣ ـ مستوطنة «نجاهوت» جنوب الخليل، وتقرر انشاؤها في العام ١٩٨٢.

كما طالبت الوثيقة بتحويل ١٢ نقطة استيطان عسكري (ناحال) الى مراكز مستوطنات مدينية؛ وفي المقابل الشروع في اقامة مراكز جديدة للناحال؛ وأيضاً تقديم البنية التحتية لهذه الشبكة الجديدة من المستوطنات وربطها بمنظومة الاستيطان القديم عبر طرق جديدة، واضافة خمسة آلاف وحدة سكنية جديدة الى المستوطنات القائمة.

وتظهر هذه الاتجاهات الاستيطانية الجديدة هدفين أساسيين: الاول، انها تقام في «منطقة الطلب المرتفع» المحاذية لـ «الخط الاخضر» لمحاولة كسر الانتشار الفلسطيني الكثيف حول القدس؛ والثاني، ان معظم المستوطنات الجديدة سيقام حول مدينة نابلس بالاخص، مما يعكس القلق الاسرائيلي تجاه التطورات الديمغرافية في هذه المنطقة، من ناحية، والتطورات النضالية التي أظهرتها الانتفاضة الفلسطينية، من ناحية أخرى، حيث اعتبرت مدينة نابلس ومخيماتها من أشد المناطق مقاومة للاحتلال الصهيوني.

أمّا في «منطقة الطلب المتوسط» و «المنخفض»، فليس هناك امكانيات كبيرة لتدعيم المنظومة الاستيطانية أو كثافتها الديمغرافية، لسببين أساسيين، اولهما الطبيعة المكانية (topography) لهذه المناطق؛ وثانيهما، ليس هناك امكانية كبيرة لمصادرة الاراضي اللازمة.

ويضع النمو الديمغرافي الفلسطيني في الضفة الفلسطينية أية منافسة ديمغرافية من جانب المستوطنين موضع شك، سواء أكانت من طريق الاستيطان السريع في المنظومة الاستطانية القديمة، أو بناء مستوطنات جديدة، أو في مستوطنات «ناحال». فبمعدل نمو سنوي قدره ٣,٣ بالمئة، بلغ عدد سكان الضفة الفلسطينية نحو ٨٣٠ الف فلسطيني؛ وارتفعت هذه الوتيرة في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ لتصل ٨٩٠ الفاً (في العام ١٩٨٩)، بسبب انخفاض ميزان الهجرة السلبي (خارج الضفة) خلافاً لما حدث في الماضي، لا سيما في السبعينات، بسبب الطفرة النفطية في بلدان الخليج. فاذا أضفنا الى ذلك، معدّل الولادة المرتفع بين الفلسطينيين (اربعة بالمئة سنوياً)، وأخذنا في الاعتبار معدل الوفاة الذي يزداد انخفاضا (ثمانية بالمئة سنوياً، حسب احصاء العام ١٩٨٦)، لوجدنا ان انخفاض ميزان الهجرة السلبي يوازي نمواً سنوياً بمعدل واحد بالمئة من السكان.

ومن يمعن النظر في هذه المؤشرات، في ضوء انجازات الاستيطان في الضفة الفلسطينية،